



Distr.
GENERAL

A/38/612
2 December 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة من فصول تتصل بأقاليم معينة
لا تشتملها بنود أخرى من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الرابعة

المقرر: السيد رودلف غ. يوسيفوف (بلغاريا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢٣ أيلول / سبتمبر
١٩٨٣ ، بناءً على توصية مكتبها ، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثامنة والثلاثين البند
المعنون :

" تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

" (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

" (ب) تقرير الأمين العام " .

وفي الجلسة العامة الرابعة المعقودة في اليوم ذاته ، قررت الجمعية أن تحيل الى اللجنة
الرابعة ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة من فصول تتصل بأقاليم معينة .

83-33413

.. / ..

٢ - ويتصل ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة من فصول تتعلق بأقاليم لا تشملها بنود أخرى من جدول الأعمال ، بالأقاليم المعينة التالية :

الفصل المتعلق بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة (١)	الأقليم
الفصل التاسع A/38/23 (Part VI) ،	الصحراء الغربية
الفصل الحادي عشر A/38/23 (Part VI) ،	جبل طارق
الفصل الثاني عشر A/38/23 (Part VI) ،	جزر كوكس (كيلينغ)
الفصل الثالث عشر A/38/23 (Part VI) ،	توكيلاو
الفصل الرابع عشر A/38/23 (Part VI) ،	بيتكيرن
الفصل الخامس عشر A/38/23 (Part VI) ،	سانت هيلانة
الفصل السادس عشر A/38/23 (Part VI) ،	ساموا الأمريكية
الفصل السابع عشر A/38/23 (Part VI) ،	غوام
الفصل الثامن عشر A/38/23 (Part VI)/Add.1 ،	أقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية
الفصل التاسع عشر Add.1 و A/38/23 (Part VI) ،	برمودا
الفصل العشرون A/38/23 (Part VI) ،	جزر فرجن البريطانية
الفصل الحادي والعشرون A/38/23 (Part VI) ،	جزر كايمان
الفصل الثاني والعشرون A/38/23 (Part VI) ،	مونتسيرات
الفصل الثالث والعشرون A/38/23 (Part VI) ،	جزر تركس وكايكوس
الفصل الرابع والعشرون A/38/23 (Part VI) ،	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
الفصل الخامس والعشرون A/38/23 (Part VI) ،	أنغويلا
الفصل الثامن والعشرون A/38/23 (Part VIII) ،	برونسي

٣ - وقررت اللجنة الرابعة ، في جلستها الثانية المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ، إجراء مناقشة عامة تتناول البنود ١٨ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٢ و ١٠٥ و ١٠٦ ، على أساس أن تنظر في المقترحات المنفردة المتعلقة بما تشمله تلك البنود من مسائل ، كل على حدة . وقد

(١) سوف يدرج في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ،

الطحق رقم ٢٣ (A/38/23) .

٠٠/٠٠

- أجرت اللجنة المناقشة العامة بشأن تلك البنود في جلساتها ١٠ الى ١٨ المعقودة في الفترة من ٥ الى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر .
- ٤ - ونظرت اللجنة الرابعة في البند ١٨ في جلساتها ٨ الى ١٩ المعقودة في الفترة من ١ الى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.4/38/SR.8 الى A/C.4/38/SR.19) .
- ٥ - وفي الجلسة ٨ المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ببيان عرض فيه الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة خلال عام ١٩٨٣ ، ووجه انتباه اللجنة الرابعة الى الفصول الواردة في تقرير اللجنة الخاصة والمشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه ، والتي تشتمل فيما تشتمل على مشاريع المقررات والقرارات ذات الصلة المقدمة من اللجنة لتنظر فيها اللجنة الرابعة ، فضلا عما يتصل بالموضوع من وثائق اللجنة (A/AC.109/724 و 725 و 726 و 727 و 728 و 729 الى 736 و 737 و Corr.1 و 738 و 739 و 740 و 741 و 742 و 746 و 749 و Corr.1 و 753 و 754) . كما كان معروضا على اللجنة الرابعة الرسائل التالية الموجهة الى الأمين العام : (أ) رسالة مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٣ وموجهة من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/15628-A/38/106) ؛ (ب) رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٣ وموجهة من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (A/38/132 و Corr.1 و Corr.2 و S/15675-) ؛ (ج) رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٣ وموجهة من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (S/15927-A/38/340) ؛ (د) رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ وموجهة من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (A/38/529) .
- ٦ - كذلك ، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام (A/38/555) المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٢٨ والمقرر ٣٧/١١١ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ بشأن مسألة الصحراء الغربية .
- ٧ - ووافقت اللجنة الرابعة في جلساتها ٨ و ١٥ المعقودتين في ١ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر على طلبات الاستماع التالية المتعلقة بنظرها في البند :

الوثيقة

مقدم الالتماس

A/C.4/38/6

A/C.4/38/6/Add.1

A/C.4/38/6/Add.2

••/••

السيد ابراهيم حكيم ، الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)
السيد دخيل خليل ، حزب الاتحاد الوطني الصحراوي
السيد بوهوى سيدى أحمد ، الحركة الثورية للساخطيين (موريبوب)

الوثيقة

مقدم الالتماس

- السيدة مالكة ابراهيم والسيدة مباركة بنت محمود ،
اتحاد النساء المغربيات
A/C.4/38/6/Add.3
- السيد زروالي بريكة والسيد الدويحي ابراهيم
السيد ليله محمد سالم والسيد بابيت البشير
A/C.4/38/6/Add.4
- السيد دويهي راشد ، جبهة التحرير والوحدة
السيد بيد الله محمد شيخ ، جبهة تحرير الصحراء
A/C.4/38/6/Add.5
- السيد شابي هنّا حمداتي ، رئيس رابطة قدما* محاربي
جيش التحرير المغربي في المقاطعات الصحراوية
A/C.4/38/6/Add.6
- السيد محمد تقى الله ما* العينين والسيد علي بوعيادة
السيد خطرى ولد سعيد ولد جمّاني ، الجمعية الصحراوية
A/C.4/38/6/Add.7
- السيد أحمد رشيد ، رابطة المنحدرين من الساقية الحمراء
ووادى الذهب
A/C.4/38/6/Add.8
- السيد توماس جلّود ، رابطة أصدقاء الجمهورية العربية
الصحراوية الديمقراطية
A/C.4/38/6/Add.9
- ٨ - واستمعت اللجنة الرابعة الى بيانات مقدمي الالتماسات ، على النحو التالي :
- السيد بيد الله محمد شيخ والسيد شابي هنّا حمداتي والسيد خطرى ولد سعيد والسيد
جمّاني ، في الجلسة التاسعة المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ والسيد بوهوى
سيدى أحمد ، والسيد أحمد رشيد ، والسيدة مالكة ابراهيم والسيدة مباركة بنت محمود
والسيد ليله محمد سالم ، في الجلسة العاشرة المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ؛
والسيد زروالي بريكة ، في الجلسة ١٣ المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ والسيد
علي كنتاوى (جبهة البوليساريو) والسيد دخيل خليل ، في جلستها ١٥ المعقودة
في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ والسيد دويهي راشد والسيد محمد تقى الله ما* العينين ،
في جلستها ١٧ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر .

ثانيا - النظر في المقترحات

- ٩ - اعدت اللجنة الرابعة تسعة مشاريع قرارات وأربعة مشاريع توافق آراء وثلاثة
مشاريع مقررات ، وذلك بعد نظرها في المقترحات المتعلقة بالأقاليم السبعة عشر التالية :

••/••

جزر كايمان	الصحراء الغربية
مونتسيرات	جزر كوكس (كيلينغ)
جزر تركس وكايكوس	توكيلاو
جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة	بيتكيرن
اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	سانت هيلانة
جبل طارق	ساموا الامريكية
برونسي	غوام
أنغيلا	برمودا
	جزر فيرجن البريطانية

ويرد في الفقرات ١١ الى ٢٥ أدناه بيان بنظر اللجنة في المقترحات .

١٠ - وفي الجلسة ١٨ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ، وجه الرئيس الانتباه الى بيانين مقدمين من الأمين العام (A/C.4/38/L.3 و L.4) وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، بشأن الآثار الادارية والمالية المتعلقة بالمقترحات المتصلة بالصحراء الغربية وجزر كوكس (كيلينغ) ، وتوكيلاو ، وسانت هيلانة ، وساموا الامريكية ، وغوام ، وبرمودا ، وجزر فيرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، ومونتسيرات ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة .

ألف - الصحراء الغربية

١١ - في الجلسة ١١ المعقودة في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ، استعرض الرئيس الانتباه الى مشروع القرار A/C.4/38/L.2 المتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، الذي اشتركت في تقديمه في نهاية الأمر الدول الأعضاء التالية : أفغانستان ، أنغولا ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، بليز ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوروندي ، بوليفيا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيشيل ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فولتا العليا ، فييت نام ، قبرص ، كوبا ، كوستاريكا ، الكونغو ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، المكسيك ، ملاوى ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا ، وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت بتعمق في مسألة الصحراء الغربية ،

" ١ - تحييط علما بالقرار (XIX) AHG/Res.104 المتعلق بالصحراء الغربية ، الذي اعتمده بالا جماع مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة عشرة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ الى ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، والذي ينص على ما يلي :

• ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد في دورته العادية التاسعة عشرة بأديس أبابا (اثيوبيا) في الفترة من ٦ الى ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ،

• وقد درس تقرير لجنة التنفيذ لرؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية ،

• وان يشير الى الالتزام الرسمي من جانب جلالة الملك الحسن الثاني خلال مؤتمر القمة الثامن عشر بقبول اجراء استفتاء فسي الصحراء الغربية لتمكين شعب ذلك الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير ،
• وان يشير مع التقدير الى قبول جلالة الملك الحسن الثاني لتوصية الدورة السادسة للجنة المخصصة لرؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية المتضمنة في الوثيقة B (XVIII) AHG/108 ، المرفق الأول ، فضلا عن تعهده بالتعاون مع اللجنة المخصصة في البحث عن حل عادل وسلمي ودائم ،

• وان يؤكد من جديد قراراته ومقرراته السابقة بشأن مسألة الصحراء الغربية ، وبخاصة القرار (XVIII) AHG/Res.103 المؤرخ فسي ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ ،

• ١ - يحييط علما بتقارير لجنة التنفيذ لرؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية ؛

• ٢ - يحث طرفي النزاع ، وهما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، على الدخول في مفاوضات مباشرة بغية التوصل الى وقف اطلاق النار لاجاد الظروف اللازمة لاجراء استفتاء عادل وسلمي لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ، استفتاء يجري دون أي معوقات ادارية أو عسكرية ، تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، ويطلب الى لجنة التنفيذ ضمان احترام وقف اطلاق النار ؛

- ٣ - يوجه لجنة التنفيذ الى أن تجتمع في أسرع وقت ممكن ، وأن تستمر ، بالتعاون مع طرفي النزاع ، في العمل على تحديد التدابير وسائر التفاصيل الأخرى المتعلقة بتنفيذ وقف إطلاق النار وباجراء الاستفتاء العام في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ؛
- ٤ - يرجو من الأمم المتحدة ، بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية ، أن توفر قوة لحفظ السلام ترابط في الصحراء الغربية لكفالة السلام والأمن خلال تنظيم الاستفتاء واجرائه ؛
- ٥ - يقوض لجنة التنفيذ بأن تتخذ ، باشتراك الأمم المتحدة ، جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذاً سليماً ؛
- ٦ - يرجو من لجنة التنفيذ أن ترفع تقريراً عن نتيجة الاستفتاء الى المؤتمر العشرين لرؤساء الدول والحكومات ، بغية تمكين مؤتمر القمة في دورته العشرين من اتخاذ قرار نهائي بشأن جوانب مسألة الصحراء الغربية من جميع جوانبها ؛
- ٧ - يقرر أن يواصل النظر في مسألة الصحراء الغربية ؛
- ٨ - يرجو من لجنة التنفيذ أن تراعي ، في اضطلاعها بولايتها ، محاضر ورتيبها العاديتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة بشأن مسألة الصحراء الغربية ، ولهذا الغرض يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى أن يتيح للجنة جميع نصوص المحاضر المذكورة آنفاً ؛
- ٩ - يرحب بالموقف البناء للقادة الصحراويين الذي أتاح لمؤتمر القمة التاسع عشر الانعقاد وذلك بانسحابهم منه طواعية وبصفة مؤقتة .
- ٢ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتأمين مشاركة الأمم المتحدة بصورة فعالة في تنظيم واجراء الاستفتاء المذكور ، وأن يقدم السبي الجمعية العامة ومجلس الأمن تقريراً عن هذا الموضوع يتضمن التدابير التي يلزم أن يبت فيها المجلس ؛
- ٣ - تحث الأمين العام على أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة ، وفي تنفيذ هذا القرار ؛

" ٤ - تطلب من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية بوصفها مسألة ذات أولوية ، وأن تقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين".

١٢ - وفي ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، تم تعميم الوثيقة A/C.4/38/L.7 ، التي تتضمن تعديلات أدخلتها غينيا الاستوائية على مشروع القرار A/C.4/38/L.2 . وفيما يلي نص هذه التعديلات ؛

" (أ) بعد الفقرة الأولى من الديباجة الاولى تدرج الفقرة الجديدة

التالية :

- وان تأخذ في اعتبارها المقرر (XVIII) 103 AHG/Res. بشأن هذه المسألة ، الذي اتخذه بالاجماع مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي (كينيا) ، في الفترة من ٢٠ الى ٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، والذي يرد نصه في مرفق هذا القرار ، فضلا عن المقررات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية في نيروبي في آب /أغسطس ١٩٨١ وشباط /فبراير ١٩٨٢ ،

" (ب) في الفقرة الأولى من المنطوق ، يستعاض عن عبارة " والذي ينص على مايلي " بعبارة " والذي يرد نصه في مرفق هذا القرار " .

مرفق

" الف - المقرر (XVIII) AHG/Res.103 الذي
اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة
الوحدة الإفريقية في دورته العادية
الثامنة عشرة

" ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية ، المنعقد في
دورته العادية الثامنة عشرة في نيروبي ، بكينيا ، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧
حزيران /يونيه ١٩٨١ ،

" وقد درس تقرير الأمين العام عن الصحراء الغربية (الوثيقة AHG/103
(XVIII)A) وتقريرى الدورتين الخامسة والسادسة للجنة رؤساء الدول المخصصة
للصحراء الغربية (الوثيقتان B (XVIII) AHG/103 و C (XVIII) AHG/103) على
التوالي ،

" وقد استمع الى البيانات التي أدلى بها صاحب الجلالة الملك الحسن
الثاني ملك المغرب ، ورئيسا دولتي موريتانيا والجزائر وكذلك البيانات التي
أدلى بها مختلف رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود ،

" وان يلاحظ مع التقدير الالتزام الرسمي الذي أخذه على نفسه صاحب
الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب بقبول اجراء استفتاء في الصحراء الغربية
بغية تمكين شعب تلك المنطقة من ممارسة حقه في تقرير المصير ،

" وان يلاحظ كذلك مع التقدير قبول صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
ملك المغرب التوصية التي تقدمت بها في دورتها السادسة لجنة رؤساء الدول
المخصصة للصحراء الغربية والواردة في الوثيقة B، Annex 1 (XVIII) AHG/103 ،
وكذلك التعهد الذي قطعه على نفسه بأن يتعاون مع اللجنة المخصصة في البحث
عن حل عادل وسلمي ودائم ،

" وان يشير الى قراراته ومقرراته السابقة بشأن مسألة الصحراء الغربية ،

" ١ - يعتمد تقارير الأمين العام عن الصحراء الغربية وتقارير لجنة
رؤساء الدول المخصصة للصحراء الغربية في دورتها الخامسة والسادسة ، ويؤيد
التوصيات الواردة فيها (الوثيقة (XVIII) AHG/Res. 103) ويهنيئ لجنة رؤساء
الدول المخصصة للصحراء الغربية على العمل الجدير بالثناء الذي قامت به في
ايجاد حل سلمي لمشكلة الصحراء الغربية ؛

- ٢ - يرحب بالالتزام الرسمي الذي أخذه على نفسه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب بقبول تنظيم استفتاء في منطقة الصحراء الغربية؛
- ٣ - يقدر انشاء لجنة تنفيذية تتألف من تنزانيا والسودان وسيراليون وغينيا وكينيا ومالي ونيجيريا لضمان تنفيذ توصيات اللجنة المختصة ، وذلك بالتعاون مع الأطراف المعنية وبكل طاقتها ؛
- ٤ - يحث أطراف النزاع على التقيد بوقف فوري لاطلاق النار ويطلب الى اللجنة التنفيذية ضمان التقيد بوقف اطلاق النار دون تأخير ؛
- ٥ - يطلب الى اللجنة التنفيذية الى أن تجتمع قبل نهاية آب / اغسطس ١٩٨١ وأن تعد بالتعاون مع أطراف النزاع ، الاجراءات الشكلية وجميع التفاصيل الأخرى المتصلة بتنفيذ وقف اطلاق النار وسير الاستفتاء وادارته ؛
- ٦ - يرجو من الأمم المتحدة أن تقوم بالتضامن مع منظمة الوحدة الافريقية ، بتقديم قوة لحفظ السلام توضع في الصحراء الغربية لضمان السلم والأمن في خلال تنظيم وسير الاستفتاء والانتخابات التي تليه ؛
- ٧ - يفوض اللجنة التنفيذية بأن تتخذ ، بالمشاركة مع الأمم المتحدة ، جميع التدابير اللازمة لضمان ممارسة شعب الصحراء الغربية لحق تقرير المصير وذلك عن طريق استفتاء عام وحر ؛
- ٨ - يرجو من اللجنة التنفيذية أن تأخذ في الاعتبار لدى قيامها بمهام ولايتها الأعمال التي تمت في الدورة العادية الثامنة عشرة بشأن مسألة الصحراء الغربية ويدعو لهذا الغرض الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يضع المحاضر الكاملة للأعمال المذكورة تحت تصرف اللجنة .

١٠ - با - القرار (XIX) AHG/Res.104 ، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة عشرة

١١ - ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد في دورته العادية التاسعة عشرة بأديس أبابا (اثيوبيا) في الفترة من ٦ الى ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ،

١٢ - وقد درس تقرير لجنة التنفيذ لرؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية ،

" وان يشير الى الالتزام الرسمي من جانب جلالة الملك الحسن الثاني
خلال مؤتمر القمة الثامن عشر بقبول اجراء استفتاء في الصحراء الغربية لتمكين شعب
ذلك الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير ،

" وان يشير مع التقدير الى قبول جلالة الملك الحسن الثاني لتوصية
الدورة السادسة للجنة المخصصة لرؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية المتضمنة
في الوثيقة B (XVIII) AHG/Res.103 المرفق الاول ، فضلا عن تعهده بالتعاون
مع اللجنة المخصصة في البحث عن حل عادل وسلي و دائم ،

" وان يؤكد من جديد قراراته ومقرراته السابقة بشأن مسألة الصحراء
الغربية ، وبخاصة القرار (XVIII) AHG/Res.103 المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه
١٩٨١ ،

" ١ - يحيط علما بتقارير لجنة التنفيذ لرؤساء الدول بشأن الصحراء
الغربية ؛

" ٢ - يحث طرفي النزاع ، وهما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ،
على الدخول في مفاوضات مباشرة بغية التوصل الى وقف اطلاق النار لاجساد
الظروف اللازمة لاجراء استفتاء عادل وسلي لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ،
استفتاء يجري دون أي معوقات ادارية أو عسكرية ، تحت اشراف منظمة الوحدة
الافريقية والأمم المتحدة ، ويطلب الى لجنة التنفيذ ضمان احترام وقف اطلاق النار؛

" ٣ - يوجه لجنة التنفيذ الى أن تجتمع في أسرع وقت ممكن ، وأن تستمر
بالتعاون مع طرفي النزاع ، في العمل على تحديد التدابير وسائر التفاصيل الأخرى
المتعلقة بتنفيذ وقف اطلاق النار وباجراء الاستفتاء العام في كانون الاول/ديسمبر
١٩٨٣ ؛

" ٤ - يرجو من الأمم المتحدة ، بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية
أن توفر قوة لحفظ السلام ترابط في الصحراء الغربية لكفالة السلام والأمن خلال
تنظيم الاستفتاء واجراءه ؛

" ٥ - يفوض لجنة التنفيذ بأن تتخذ ، باشتراك الأمم المتحدة ، جميع
التدابير اللازمة لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذا سليما ؛

" ٦ - يرجو من لجنة التنفيذ أن ترفع تقريرا عن نتيجة الاستفتاء التي
المؤتمر العشرين لرؤساء الدول والحكومات ، بغية تمكين مؤتمر القمة في دورته
العشرين من اتخاذ قرار نهائي بشأن جوانب مسألة الصحراء الغربية من جميع
جوانبها ؛

" ٧ - يقرر ان يواصل النظر في مسألة الصحراء الغربية ؛

" ٨ - يرجو من لجنة التنفيذ أن تراعي ، في اضطلاعها بولايتها ، محاضر دورتها العادية الثامنة عشرة والتاسعة عشرة بشأن مسألة الصحراء الغربية ، ولهذا الغرض يدعو الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى أن يتيح للجنة جميع نصوص المحاضر المذكورة آنفا ؛

" ٩ - يرحب بالموقف البناء للقادة الصحراويين الذي أتاح لمؤتمر القمة التاسع عشر الانعقاد وذلك بانسحابهم منه طواعية وبصفة مؤقتة .

١٣ - وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت سان تومي وبرينسيبي تعديلات على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.4/38/L.7 (A/C.4/38/L.8) . وفيما يلي نص هذه التعديلات :

" (أ) يستعاض عن بقية النص ، في الفقرة ١ من التعديلات ، بعدد " بشأن هذه المسألة " بما يلي :

" وكذلك جميع القرارات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة الصحراء الغربية ، وان تعيد تأكيد حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

" (ب) يضاف الى الفقرة ٢ من التعديلات ، بعد " هذا القرار " ، ما

يلي :

" وتحت ، كما فعلت منظمة الوحدة الافريقية ، طرفي النزاع ، وهم المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، على الدخول في مفاوضات مباشرة بغية التوصل الى وقف اطلاق النار لتهيئة الظروف اللازمة لاجراء استفتاء سلمي وعادل لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ؛ استفتاء يجرى دون أى ضغوط ادارية أو عسكرية ، برعاية منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

١٤ - وفي الجلسة ١٨ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، ذكر الرئيس انه قد عقد مشاورات واسعة النطاق مع عدد من الوفود المعنية ، ومع رئيس المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة عن شهر تشرين الثاني / نوفمبر ، بهدف تمكين الجمعية العامة من التوصل الى توافق آراء بشأن المسألة . وأضاف الرئيس قائلا انه يقترح الآن ، استنادا الى هذه المشاورات ، نص توافق آراء يصدر عن اللجنة الرابعة . ويتألف مشروع توافق الآراء المقترح

من الرئيس من كل النص الخاص بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.4/38/L.2 والذى ستضاف إليه الفقرة الجديدة التالية بوصفها الفقرة الثانية من الديباجة :

" وان تأخذ في اعتبارها المقرر (XVIII) AHG/Res.103 بشأن مسألة الصحراء الغربية ، الذي اتخذته بالاجماع مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي (كينيا) في الفترة من ٢٠ الى ٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨١ ، فضلا عن جميع قرارات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة ، وان تؤكد من جديد ، فضلا عن ذلك ، جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، في شأن مسألة الصحراء الغربية " .

١٥ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الرابعة ، دون اعتراض ، نص توافق الآراء المتعلق بمشروع القرار والمقدم من الرئيس (انظر الفقرة ٢٦ ، مشروع القرار الاول) .

با - جزر كوكس (كيلينغ) ، وتوكيلاو ، وبيتكون

١٦ - في الجلسة ١٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ، اعتمدت اللجنة الرابعة ، دون اعتراض ، المقترحات المتعلقة بهذه الاقاليم الثلاثة ، على النحو التالي :

(أ) مشروع توافق الآراء المتعلق بجزر كوكس (كيلينغ) والوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع توافق الآراء الاول) ؛

(ب) مشروع توافق الآراء المتعلق بتوكيلاو والوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع توافق الآراء الثاني) ؛

(ج) مشروع توافق الآراء المتعلق ببيتكوين والوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الرابع عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع توافق الآراء الثالث) ؛

جيم - سانت هيلانس

١٧ - في الجلسة ١٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ، اتخذت اللجنة الرابعة

اجراء بشأن مشروع المقرر المتعلق بمسألة سانت هيلانه والوارد في الفقرة ١١ من الفصل الخامس عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI) ، على النحو التالي (٢) :

(أ) بناء على طلب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، اجري تصويت منفصل على الجملة الخامسة من مشروع المقرر . وقد أبقى على الجملة الخامسة من مشروع المقرر ، بتصويت مسجل نتيجته ٧٢ صوتا مقابل ٢٧ صوتا ، مع امتناع ١٧ عن التصويت . وكان التصويت على النحو التالي (٣) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بورما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سورينام ، سيراليون ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فنزويلا ، فولتا العليا ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، ليبيريا ، ليسوتو ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

(٢) أدلى ببيانات تعليلا للتصويت مندوبو الدول الأعضاء التالية : استراليا ، تشيكوسلوفاكيا ، فنزويلا ، كندا ، كوبا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيبال .

(٣) فيما بعد ، أبلغ وفد ماليزيا الامانة العامة أنه كان يعترض التصويت لصالح الابقاء على الجملة الخامسة . وأبلغ وفد غامبيا الامانة العامة أنه كان سيمتنع عن التصويت على هذه الجملة لو كان حاضرا وقت التصويت .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، جزر سليمان ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، ساموا ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

المتنعون : اسبانيا ، بربادوس ، تايلند ، جامايكا ، جزر البهاما ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السودان ، عمان ، الفلبين ، كينيا ، مالي ، ملاوى ، ملديف ، نيبال ، اليونان .

(ب) اعتمد مشروع المقرر بتصويت مسجل نتيجته ٩٥ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع ٢٦ عن التصويت (انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع المقرر الاول) . وكان التصويت على النحو التالي (٤) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران (جمهورية - اسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى ، ساحل العاج ، سان تومى وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ،

(٤) فيما بعد ، أبلغ وفد غامبيا الامانة العامة انه كان سيصوت لصالح مشروع المقرر لو كان حاضرا وقت التصويت . وأبلغ وفد بلغاريا الامانة العامة انه قد صوت لصالح مشروع المقرر ولكن تصويته لم يسجل .

.. / ..

سورينام ، سيراليون ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ،
غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا
العليا ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ،
كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ،
المكسيك ، ملاوى ، طديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ،
موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ،
الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،
اليونان .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات
المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ،
ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ،
تركيا ، جزر سليمان ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ،
ساموا ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، لكسمبرغ ،
النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان .

دال - ساموا الأمريكية ، غوام ، بربودا ، جزر فيرجن البريطانية ،
جزر كايمان ، مونتسيرات ، جزر تركس وكايكوس ، وجزر
فيرجين التابعة للولايات المتحدة

١٨ - في الجلسة ١٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة الرابعة ،
دون اعتراض ، مقترحات تتعلق بثمانية اقاليم ، على النحو التالي :

(أ) مشروع القرار المتعلق بساموا الأمريكية ، الوارد في الفقرة ١٠ من
الفصل السادس عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر الفقرة
٢٦ ، مشروع القرار الثاني) ؛

(ب) مشروع القرار المتعلق بغوام ، الوارد في الفقرة ٩ من الفصل السابع
عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر الفقرة ٢٦ ، مشروع
القرار الثالث) ؛

(ج) مشروع القرار المتعلق بربودا ، الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل
التاسع عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر الفقرة ٢٦ ،
مشروع القرار الرابع) ؛

(د) مشروع القرار المتعلق بجزر فيرجن البريطانية ، الوارد في الفقرة
١٠ من الفصل العشرين من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر
الفقرة ٢٦ ، مشروع القرار الخامس) ؛

(هـ) مشروع القرار المتعلق بجزر كايمان ، الوارد في الفقرة ١٠ من
الفصل الحادي والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر
الفقرة ٢٦ ، مشروع القرار السادس) ؛

(و) مشروع القرار المتعلق بمونتسيرات ، الوارد في الفقرة ١٠ من
الفصل الثاني والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر
الفقرة ٢٦ ، مشروع القرار السابع) ؛

(ز) مشروع القرار المتعلق بجزر تركس وكايكوس ، الوارد في الفقرة ١٠
من الفصل الثالث والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)) (انظر
الفقرة ٢٦ ، مشروع القرار الثامن) ؛

(ح) مشروع القرار المتعلق بجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ،
الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل السابع والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة
(A/38/23 (Part VI)) (انظر الفقرة ٢٦ ، مشروع القرار التاسع) .

.. / ..

ها - اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية

١٩ - في الجلسة ١٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، أعلن الرئيس انه يقترح ، بناءً على تشاوره مع رئيس اللجنة الخاصة وكذلك مع عدد من الوفود المعنية ، ان تقرر اللجنة الرابعة عدم اتخاذ اي اجراء في المرحلة الحالية بشأن مشروع القرار المقدم من اللجنة الخاصة (A/38/23 (Part VI)/Add.1) ، الفصل الثامن عشر ، الفقرة ١٠ . وقررت اللجنة الرابعة ، دون اعتراض ، اعتماد اقتراح الرئيس .

واو - جبل طارق

٢٠ - في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، جرى تعميم مشروع توافق آراء بشأن جبل طارق (A/C.4/38/L.10) .

٢١ - وفي الجلسة ١٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء (A/C.4/38/L.10) دون اعتراض (انظر الفقرة ٢٧ ، مشروع توافق الآراء الرابع) .

زاي - بروني

٢٢ - في الجلسة ١٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، اقترح الرئيس أن تعتمد اللجنة الرابعة التوصية التالية لكي ترفعها الى الجمعية العامة بشأن مسألة بروني :

" تحيط الجمعية العامة علماً مع الارتياح باستقلال بروني الوشيك وتزجي تهنئتها الحارة الى بروني ، حكومة وشعباً ، على انجازها هذا وتعرب عن أطيب تمنياتها لهما بالسلم والسعادة والرفاهية في السنوات المقبلة . وان ترحب الجمعية العامة باعلان الحكومة عن عزمها على طلب عضوية الامم المتحدة لدى الحصول على الاستقلال ، تناشد الامم المتحدة ومنظومة مؤسساتها تقديم كل عون ممكن الى الدولة الناشئة توطيداً لاستقلالها " .

٢٣ - وفي الجلسة ذاتها ، وافقت اللجنة الرابعة على اقتراح الرئيس (انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع المقرر الثاني) .

حـ انغيلا

- ٢٤ - في الجلسة ١٩ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، اقترح الرئيس أن تعتمد اللجنة الرابعة التوصية التالية لكي ترفعها الى الجمعية العامة بشأن مسألة انغيلا :
- " تقرر الجمعية العامة ارجاء النظر في مسألة انغيلا الى دورتها التاسعة والثلاثين وتطلب الى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ابقاء الحالة في الاقليم قيد الاستعراض " .
- ٢٥ - وفي الجلسة ذاتها ، وافقت اللجنة الرابعة على اقتراح الرئيس (انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع المقرر الثالث) .

ثالثا - توصيات اللجنة الرابعة

٢٦ - توصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

مسألة الصحراء الغربية

" ان الجمعية العامة ،

" وقد نظرت بتعمق في مسألة الصحراء الغربية ،

" وان تأخذ في اعتبارها المقرر (XVIII) AHG/Res.103 بشأن مسألة الصحراء الغربية ، الذي اتخذته بالا جماع مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي (كينيا) في الفترة من ٢٠ الى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، فضلا عن جميع قرارات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة ، وان تؤكد من جديد ، فضلا عن ذلك ، جميع قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ، في شأن مسألة الصحراء الغربية ،

" ١ - تحيط علما بالقرار (XIX) AHG/Res.104 المتعلق بالصحراء الغربية ، الذي اعتمده بالا جماع مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة عشرة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ الى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، والذي ينص على ما يلي :

" ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد في دورته العادية التاسعة عشرة بأديس أبابا (اثيوبيا) في الفترة من ٦ الى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ،

" وقد درس تقرير لجنة التنفيذ لرؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية ،

" وان يشير الى الالتزام الرسمي من جانب جلالة الملك الحسن الثاني خلال مؤتمر القمة الثامن عشر بقبول اجراء استفتاء في الصحراء الغربية لتمكين شعب ذلك الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير ،

١٠ وان يشير مع التقدير الى قبول جلالة الملك الحسن الثاني
لتوصية الدورة السادسة للجنة المخصصة لرؤساء الدول بشأن الصحراء
الغربية المتضمنة في الوثيقة AHG/108 (XVIII) B ، المرفق الأول ، فضلا
عن تعهده بالتعاون مع اللجنة المخصصة في البحث عن حل عادل
وسلمي ودائم ،

١١ وان يؤكد من جديد قراراته ومقرراته السابقة بشأن مسألة الصحراء
الغربية ، وخاصة القرار AHG/Res.103 (XVIII) المؤرخ في ٢٧ حزيران /
يونيه ١٩٨١ ،

١٢ - يحيط علما بتقارير لجنة التنفيذ لرؤساء الدول بشأن
الصحراء الغربية ؛

١٣ - يحث طرفي النزاع ، وهما المملكة المغربية وجبهة
البوليساريو ، على الدخول في مفاوضات مباشرة بغية التوصل الى وقف
اطلاق النار لا يجاد الظروف اللازمة لاجراء استفتاء عادل وسلمي لتقرير
مصير شعب الصحراء الغربية ، استفتاء يجري دون أي معوقات ادارية
أو عسكرية ، تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، ويطلب
الى لجنة التنفيذ ضمان احترام وقف اطلاق النار ؛

١٤ - يوجه لجنة التنفيذ الى ان تجتمع في أسرع وقت ممكن ،
وأن تستمر ، بالتعاون مع طرفي النزاع ، في العمل على تحديد التدابير
وسائر التفاصيل الأخرى المتعلقة بتنفيذ وقف اطلاق النار واجراء الاستفتاء
العام في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ؛

١٥ - يرجو من الامم المتحدة ، بالاشتراك مع منظمة الوحدة
الافريقية ، أن توفر قوة لحفظ السلام ترابط في الصحراء الغربية لكفالة
السلام والأمن خلال تنظيم الاستفتاء واجراءه ؛

١٦ - يفوض لجنة التنفيذ بأن تتخذ ، بالاشتراك الأمم
المتحدة ، جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذا سليما ؛

١٧ - يرجو من لجنة التنفيذ أن ترفع تقريرا عن نتيجة الاستفتاء
الى المؤتمر العشرين لرؤساء الدول والحكومات ، بغية تمكين مؤتمر القمة
في دورته العشرين من اتخاذ قرار نهائي بشأن جوانب مسألة الصحراء
الغربية من جميع جوانبها ؛

٠٠/٠٠

- ٧ - يقرر أن يواصل النظر في مسألة الصحراء الغربية ؛
- ٨ - يرجو من لجنة التنفيذ أن تراعي ، في اضطلاعها بولايتها ، محاضر دوريتها العاديتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة بشأن مسألة الصحراء الغربية ، ولهذا الغرض يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن يتيح للجنة جميع نصوص المحاضر المذكورة آنفا ؛
- ٩ - يرحب بالموقف البناء للقادة الصحراويين الذي أتساح لمؤتمر القمة التاسع عشر انعقاد وذلك بانسحابهم منه طواعية وصفاة مؤقتة .
- ٢ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتأمين مشاركة الأمم المتحدة بصورة فعالة في تنظيم واجراء الاستفتاء المذكور ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة وسجل الأمن تقريرا عن هذا الموضوع يتضمن التدابير التي يلزم أن يبت فيها المجلس ؛
- ٣ - تحث الأمين العام على أن يتعاون تعاوننا وثيقا مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة ، وفي تنفيذ هذا القرار ؛
- ٤ - تطلب من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية بوصفها مسألة ذات أولوية ، وأن تقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

مشروع القرار الثاني

مسألة ساموا الأمريكية

" ان الجمعية العامة ،

" وقد نظرت في مسألة ساموا الأمريكية ،

" وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٥) ،

" وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بساموا الأمريكية ،

" وان تأخذ في اعتبارها بيان الدولة القائمة بالادارة المتعلق بالتطورات الحاصلة في ساموا الأمريكية (٦) ؛

" وان راجا منها للحاجة الى حث خطى التقدم نحو التنفيذ التام للاعلان فيما يخص ساموا الأمريكية ،

" وان تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بساموا الأمريكية ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوسع وأجدي للحالة في الاقليم ،

" وان تكرر الاعراب عن رأيها بأن الدولة القائمة بالادارة لاتزال ملتزمة بتنفيذ برنامج شامل للتثقيف السياسي لكفالة توعية شعب ساموا الأمريكية توعية تامة بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ،

" وان تلاحظ أن مكتب التنمية الاقتصادية والتخطيط التابع لحكومة ساموا الأمريكية ينهض بتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية مدتها خمس سنوات ، تركز على

(٥) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ، و A/38/23 (Part VI) ، الفصل

السادس عشر .

(٦) A/C.4/38/SR.15 .

التنوع الاقتصادي ، واستخدام الأراضي ، والاسكان ، والصناعة المصرفية
والسياحة لتحقيق مصلحة شعب الاقليم ،

" وان تدرك ما لساوا الامريكية من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي
والاحوال الاقتصادية وتشدد على ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع
اقتصاد الاقليم من أجل الاقلال من اعتماده على أنشطة اقتصادية تخضع للتقلبات ،

" وان تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة
للتحقق من الحالة في الاقليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة
القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقليم الواقعة تحت ادارتها ،

" ١ - توافق على الفصل المتعلق بساوا الامريكية (٧) ، من تقرير
اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة ؛

" ٢ - تؤكد من جديد حق شعب ساوا الامريكية غير القابل للتصرف
في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل ، مثل حجم الاقليم والموقع
الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي
حال من الاحوال التنفيذ السريع للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة
١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على ساوا الامريكية ؛

" ٤ - تطلب الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، بوصفها الدولة
القائمة بالادارة ، أن تتخذ كل الخطوات اللازمة للتعجيل بعملية انها الاستعمار
في الاقليم ، وفقا للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان ، مراعية
في ذلك رغبات شعب ساوا الامريكية المعرب عنها بحرية ؛

" ٥ - تؤكد من جديد أن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ان
تكفل ابقا شعب ساوا الامريكية على علم تام بحقه غير القابل للتصرف في تقرير
المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٦ - تكرّر توصيتها بأن يتم ، وفقا للرفقات التي أعرب عنها شعب ساموا الأمريكية كما ترد في تقرير لجنة المركز السياسي الثانية ، تعيين رئيس القضاة والقضاة المعاونين من قبل الحاكم وأن تقر الهيئة التشريعية هذا التعيين وهو إجراء يمكن أن ييسره تزايد عدد المحامين المؤهلين من أهالي ساموا الأمريكية ؛

٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ؛

٨ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم وفي اطار خطة التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس التي تغطي الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ ، المساعدة في تعزيز اقتصاد ساموا الأمريكية وتنويعه لما فيه صالح شعب الاقليم ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالادارة على مواصلة تيسير العلاقات الوثيقة والتعاون الوثيق بين شعب الاقليم وجيرانه وبين حكومة الاقليم والمؤسسات الاقليمية من أجل زيادة تعزيز الرفاه الاقتصادي لشعب ساموا الأمريكية ؛

١٠ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تصون ، بالتعاون مع ممثلي ساموا الأمريكية المنتخبين انتخابا حرا ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها فسي المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١١ - تدري أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى ساموا الأمريكية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ،

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة فسي دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى ساموا الأمريكية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع القرار الثالث

مسألة غوام

" ان الجمعية العامة ،

" وقد نظرت في مسألة غوام ،

" وقد درست الفصول المتصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٨) ،

" وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /

ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ،

" وقد استمعت الى بيان الدولة القائمة بالادارة (٩) ،

" وان تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك بنشاط

في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بغوام ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة
أوسع وأجدي للحالة في الاقليم ، بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار صوب
التنفيذ التام والسريع للاعلان ،

" وان تلاحظ أن استفتاء بشأن المركز السياسي قد نظم في الاقليم ، وان

المرحلة الاخيرة منه كانت في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ،

" وان تشير الى جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة

بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم
الذاتي ،

" وان تلاحظ ما يتيح صيد الأسماك على نطاق تجارى والزراعة وتطوير

صناعة النقل من امكانات هائلة لتنويع وتنمية اقتصاد غوام ،

(٨) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ؛ و A/38/23 (Part III) ، الفصل

الرابع ؛ و A/38/23 (Part VI) ، الفصل السابع عشر .

(٩) . A/C.4/38/SR.15

.../...

" وان تضع في اعتبارها أن احدى العقبات التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية في الاقليم هي حالة عدم اليقين التي تكثف الأراضي التي تحتفظ بها السلطات الاتحادية ،

" وان تدرك ما لغوام من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الاقليم ، وان تلاحظ ما يقدمه صيد الأسماك على نطاق تجارى والزراعة وتطوير صناعة النقل من امكانات هائلة للتنويع ،

" وان تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

" ١ - توافق على الفصل المتعلق بغوام (١٠) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

" ٢ - تؤكد من جديد حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٣ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بآى حال من الأحوال تنفيذ الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على غوام ؛

" ٤ - تحيط علما بتنظيم استفتاء في الاقليم حول مركزه السياسي كانت مرحلته الأخيرة في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . وفي هذا الاستفتاء صوت ٧٥ في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحصول على مركز الكمنولث بالارتباط مع الولايات المتحدة ، واللجنة الخاصة ، في هذا الصدد ، ان تضع في اعتبارها المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان ، تدعو الدولة القائمة بالادارة ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، الى التعجيل بعملية انهاء الاستعمار وفقا للبرغبات المعلنة لشعب الاقليم ؛

- ٥ - تعهد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالادارة أن تكفل ألا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الاقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للائتمثال التام للقرارات المتصلة بالموضوع ؛
- ٦ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غوام ، وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتقوية اقتصاد الاقليم وتنويعه ، بغية تقليل تبعية الاقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالادارة ؛
- ٧ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، بإزالة القيود التي تحد من النمو في التنمية الاقتصادية للاقليم ، ولا سيما فيما يتعلق بصيد الأسماك على نطاق تجارى والزراعة وصناعة النقل ؛
- ٨ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تقوم ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، بالتعجيل بنقل ملكية الأراضي الى شعب الاقليم ؛
- ٩ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حق شعب غوام في موارده الطبيعية وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجو من الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الاقليم ؛
- ١٠ - تحيط علما بالخطوات التي اتخذتها الدولة القائمة بالادارة لتعزيز جهودها لتطوير وتعزيز لغة وثقافة شعب التشامورو ، الذي يكون أكثر من نصف سكان الاقليم ، وتؤكد من جديد أهمية الاضطلاع بجهود اضافية في هذا المضمار ؛
- ١١ - تري ان امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛
- ١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع القرار الرابع

مسألة برمودا

- ان الجمعية العامة ،
- وقد نظرت في مسألة برمودا ،
- وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١١) ،
- واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة ببرمودا ،
- واذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة المتعلق بالاقليم (١٢) والذي قال فيه ان حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب برمودا في تقرير المركز الدستوري للاقليم مستقبلا ،
- واذ تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،
- واذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق ببرمودا ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة واعية للأحوال القائمة في الاقليم بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان ،
- واذ تشير الى جميع قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشات العسكرية في الاقليم المستعمرة والاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي ،

(١١) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ؛ و A/38/23 (Part III) ،
الفصلان الرابع والخامس ؛ و A/38/23 (Part VI) ، الفصل التاسع عشر .

(١٢) A/C.4/38/SR.11 .

" وإذ تلاحظ ان اقتصاد الاقليم لا يزال يقوم على اساس الإيرادات التي تدرها السياحة وتسجيل الشركات الاجنبية ، مما يخلق اعتمادا شديدا على هذه الأنشطة ،

" وإذ تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والاحوال الاقتصادية ، وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الاولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

" وإذ تضع في اعتبارها ان بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الاقليم الصغيرة ،

" ١ - توافق على الفصل المتعلق ببرمودا (١٣) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

" ٢ - تؤكد من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي الا تؤخر بأي حال من الاحوال ممارسة شعب الاقليم السريعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على برمودا ؛

" ٤ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل ، واضعة في اعتبارها ، ارادة ورغبة شعب برمودا المعرب عنهما بحرية ، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ التام والسريع لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٥ - تكرر تأكيد ان الدولة القائمة بالادارة ملزمة بأن تهيب في الاقليم الأوضاع التي تمكن شعب برمودا من أن يمارس بحرية ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد أهمية ايجاد وعي لدى شعب برمودا بالامكانيات المتاحة له لممارسة ذلك الحق ؛

٦ - تؤكد من جديد ، ان شعب برمودا ، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة والاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي في المستقبل ؛

٧ - تلاحظ انه قد أجريت أثناء الفترة المستعرضة ، انتخابات عامة في الاقليم ، وتلاحظ اللجنة باهتمام ان حكومة الاقليم قد اعربت عن اعترافها احياها مناقشة الورقة البيضاء لعام ١٩٧٩ المتعلقة بالاستقلال وتعزيز المناقشة العامة بشأن مركز برمودا مستقبلا ؛

٨ - تؤكد من جديد أهمية الحاجة الى تعزيز الوحدة الوطنية والهوية الوطنية وتحيط علما بالخطوات التي اتخذت ، مثل انشاء مؤسسة ، بغية منع التمييز بين شعب الاقليم على اسس عنصرية أو دينية او اجتماعية أو سياسية وتعيد تأكيد أهمية الحاجة الى تعزيز زيادة الشعور بالوحدة الوطنية والهوية الوطنية لدى شعب الاقليم ؛

٩ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالادارة ان تكفل ألا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الاقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامتثال التام لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

١٠ - تحت مرة أخرى الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ جميع التدابير الفعالة لضمان حق شعب برمودا في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق سيطرته على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١١ - تحت بشدة الدولة القائمة بالادارة على ان تبذل ، بالتشاور مع حكومة برمودا ، كل جهد لتنوع اقتصاد برمودا ، بما في ذلك زيادة الجهود التي تبذلها للنهوض بالزراعة ومصايد الاسماك ؛

١٢ - ترحب بالدور الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقديم المساعدة الى الزراعة والحراجه ومصائد الاسماك في الاقليم ، وتحت الوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة على مواصلة ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات تنمية برمودا ؛

١٣ - تكرر دعوتها الى الدولة القائمة بالادارة لكي تواصل ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، التعجيل بعملية " البرمدة " في الاقليم ، وتحت في هذا الصدد على ايلاء اهتمام خاص لزيادة الطابع المحلي للخدمة العامة ؛

١٤ - تطلب الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان تستقبل بعثة زائرة في الاقليم في وقت مناسب ؛

١٥ - ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى برمودا في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

مشروع القرار الخامس

مسألة جزر فرجن البريطانية

١ ان الجمعية العامة ،

٢ وقد نظرت في مسألة جزر فرجن البريطانية ،

٣ وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٤) ،

(١٤) (Part II) A/38/23 ، الفصل الثالث ؛ و (Part VI) A/38/23 ،

الفصل العشرون .

.../...

• وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجين البريطانية ،

• وإذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة المتعلق بالاقليم (١٥) ، والذي ذكر فيه ان حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب جزر فرجين البريطانية في تقرير المركز السياسي للاقليم مستقبلا ،

• وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الاقليم ،

• وإذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك النشط في اعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر فرجين البريطانية ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة اوعى واجدى للحالة في الاقليم ، بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للإعلان ،

• وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ،

• وإذ تحيط علما بأنه قد حدثت في الفترة المستعرضة تطورات اقتصادية ايجابية ، منها تحقيق نمو مستمر في صناعات السياحة والعقارات والتشييد ،

• وإذ تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والاحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الاولوية بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

• وإذ تلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة الزائرة لجزر فرجين البريطانية (١٩٧٦) (١٦) كانت قد أوصت بأن تيسر الدولة القائمة اشتراك الاقليم

• A/C.4/38/SR.11 (١٥)

(١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق

رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ،

الفقرة ١٦٢ .

في مختلف مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، بصفة عضو منتسب ، كجزء من الاستراتيجية العامة للتعجيل بعملية انها الاستعمار ، واستمرار المساعدة المقدمة من برنامج الامم المتحدة الانمائي في تنمية الاقليم ،

• وان تضع في اعتبارها أن بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

• ١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن البريطانية (١٧) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

• ٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

• ٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الاحوال التنفيذ السريع للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، والذي ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن البريطانية ؛

• ٤ - تكرر تأكيدها أن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ان توجد في الاقليم الظروف التي تمكن شعب جزر فرجن البريطانية من ان يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛

• ٥ - تؤكد من جديد ان شعب جزر فرجن البريطانية هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلا وفقا للاحكام ذات الصلة

في ميثاق الامم المتحدة والاعلان ، وتعيد تأكيد أهمية ايجاد وعي لدى شعب الاقليم بالا مكنيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير ؛

٦ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ ، بالتشاور مع سلطات حكومة الاقليم المنتخبة انتخابا حرا ، كل الخطوات الضرورية لكفالة التحقيق الكامل والسريع لأهداف انهاء الاستعمار الواردة في الميثاق والاعلان وفي سائر قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ؛

٧ - وتلاحظ استمرار التزام حكومة الاقليم بهدف التنويع الاقتصادي ، ولا سيما في مجالات الزراعة ومصائد الاسماك والصناعات الصغيرة ، وتكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة بأن تقوم ، بالتشاور مع السلطات المحلية ، بتكثيف جهودها في هذا الصدد ؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تصون ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

٩ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن المؤسسات الاقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، على اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجزر فرجن البريطانية ؛

١٠ - تلاحظ مع الارتياح طلب جزر فرجن البريطانية المقدم عن طريق الدولة القائمة بالادارة ، للاشتراك كعضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وفي هذا الصدد ترجو من الدولة القائمة بالادارة ان تيسر اشتراك الاقليم في مختلف مؤسسات منظومة الامم المتحدة بصفة ملاحظة ؛

١١ - تري ان امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى جزر فيرجن البريطانية في وقت ملائم ينبغي ان تبقى قيد الاستعراض ؛

١١ - ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع القرار السادس

مسألة جزر كايمان

- " ان الجمعية العامة ،
" وقد نظرت في مسألة جزر كايمان ،
" وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٨) ،
" وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بجزر كايمان ،
" وان تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة المتعلق بالاقليم (١٩) ، والذي ذكر فيه ان حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب جزر كايمان في تقرير المركز الدستوري للاقليم مستقبلا ،
" وان تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،
" وان تلاحظ ان اقتصاد الاقليم قد استمر ، في خلال الفترة المستعرضة في تحقيق معدلات نمو سليمة ، وخاصة في صناعات السياحة والتمويل الدولي والعقارات ،
" وان تضع في اعتبارها ان بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الاقليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،
" وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

(١٨) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ؛ وA/38/23 (Part III) ، الفصل

الخامس ؛ و A/38/23 (Part VI) ، الفصل الحادي والعشرون .

(١٩) A/C.4/38/SR.11

- ١- توافق على الفصل المتعلق بجزر كايمان (٢٠) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
- ٢- تؤكد من جديد حق شعب جزر كايمان غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ،
- ٣- تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي الا تؤخر بأى حال من الاحوال التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على جزر كايمان ،
- ٤- تلاحظ مع التقدير اشتراك الدولة القائمة بالادارة في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر كايمان ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوسع وأجدي للحالة في الاقليم من أجل التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بفرض التنفيذ التام للاعلان ،
- ٥- تكرر تأكيدها أن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة أن توجد في الاقليم الظروف التي تمكن شعب جزر كايمان من ان يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ،
- ٦- تؤكد من جديد أن شعب جزر كايمان هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلا ، وفقا للأحكام ذات الصلة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان ، وتعيد تأكيد أهمية ايجاد وعي لدى شعب الاقليم بالامكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير ،
- ٧- تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ، وتحثها على ان تقدم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، الدعم المستمر ، على أوفى نحو ممكن ، لبرامج التنوع الاقتصادي التي تعود بالفائدة على شعب الاقليم ،

" ٨ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تصون ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية وذلك باتخاذ التدابير الفعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ،

" ٩ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة فضلا عن المؤسسات الاقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، على اتخاذ كل التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لجزر كايمان ،

" ١٠ - تلاحظ المساعدة المستمرة التي يقدمها برنامج الامم المتحدة الانمائي الى الاقليم ،

" ١١ - تري ان امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى جزر كايمان في وقت مناسب ، ينبغي ان تظل قيد الاستعراض ،

" ١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى جزر كايمان في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرها عن ذلك .

مشروع القرار السابع

مسألة مونتسيرات

" ان الجمعية العامة ،

" وقد نظرت في مسألة مونتسيرات ،

" وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢١) ،

" وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

(٢١) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ؛ و (A/38/23 Part VI) ، الفصل

الثاني والعشرون .

- "وان تشير ايضا الى قرارها ٢٧/٣٧ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بشأن مسألة مونتسيرات ،
- "وان تشير الى ارسال بعثتين تابعتين للأمم المتحدة الى الاقليم في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ،
- "وان تلاحظ بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة (٢٢) الذي ذكر فيه ان سياسة حكومته هي احترام رغبات شعب الاقليم في تقرير مركزه السياسي مستقبلا ،
- "وان تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ،
- "وان تحيط علما بأن اقتصاد مونتسيرات قد نما بالقيمة الحقيقية خلال الفترة قيد النظر ، وبأنه قد اعتبر من غير اللازم في السنوات الاخيرة منح معونة للميزانية من الدولة القائمة بالادارة لموازنة الميزانية العادية للاقليم ،
- "وان تلاحظ انه قد أجرى في سنة ١٩٨٢ استعراض داخل الخدمة العامة لاحتياجات هذه الخدمة من التنظيم والتدريب وان الاولوية ستعطى لانشاء مركز تدريب الخدمة المدنية ،
- "وان تضع في اعتبارها مسؤولية الامم المتحدة في معاونة شعب مونتسيرات على تحقيق امانه وفقا للأهداف المبينة في الاعلان ،
- "وان تلاحظ المساعدة التي تقدمها تلك المؤسسات العاملة في الاقليم من بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة ،
- "وان تدرك المشاكل الخاصة التي يواجهها الاقليم بسبب عزلته وصغر حجمه وموارده المحدودة وافتقاره الى الهياكل الاساسية ،
- "وادراكا منها ان البعثات الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم التي تجرى زيارتها ،
- "١- تقرير الفصل المتعلق بمونتسيرات (٢٣) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

(٢٢) A/C.4/38/SR.11

(٢٣) A/38/23 (Part VI) ، الفصل الثاني والعشرون .

.../...

" ٢ - تؤكد من جديد حق شعب مونتسيرات ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ؛

" ٣ - تكرر الاعراب عن الرأي القائل بأن العوامل مثل الحجم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة لا ينبغي ان تؤخر بأي حال من الاحوال ممارسة شعب الاقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال تمشيا مع الاعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على مونتسيرات ؛

" ٤ - تلاحظ مع التقدير استمرار الدولة القائمة بالادارة في المشاركة في اعمال اللجنة ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة أكثر جدوى للحالة في الاقليم بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان ؛

" ٥ - تكرر التأكيد على ان الدولة القائمة بالادارة تتحمل المسؤولية عن تهيئة تلك الظروف في مونتسيرات التي تمكن شعبها من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، بحرية ودون تدخل ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قراراتها الأخرى المتصلة بالموضوع ؛

" ٦ - تؤكد من جديد ان شعب مونتسيرات هو الذي يقرر بنفسه في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلا وفقا لما يتصل بالموضوع من أحكام ميثاق الامم المتحدة ووفقا للاعلان ، وتكرر دعوتها الى الدولة القائمة بالادارة بأن تشرع ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، في برامج للتثقيف السياسي ليكون شعب مونتسيرات على علم كامل بالخيارات المتاحة له في ممارسته حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

" ٧ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة ان تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، تعزيز الاقتصاد وزيادة المساعدة التي تقدمها الى برامج التنوع ؛

" ٨ - تحيط علما بما حدث من نمو في الصناعة التحويلية وصناعتي التشييد والسياحة ، وتحت الدولة القائمة بالادارة على ان تعمل ، بالتعاون

مع حكومة الاقليم ، على تكثيف تنمية قطاعات الاقتصاد الاخرى ، ولا سيما قطاعات الزراعة وتربية الماشية ومصائد الاسماك ، بما يعود بالنفع على شعب الاقليم ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل اتخاذ تدابير فعالة بالتعاون مع حكومة الاقليم ، لصون وضمان وكالة حقوق شعب مونتسيرات في املاك موارده الطبيعية والتصرف فيها ، وفي تحقيق سيطرته على تنمية تلك الموارد في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٠ - تحث أيضا الدولة القائمة بالادارة على ان تستمر ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، في تقديم المساعدة اللازمة لاضفاء الطابع المحلي على الخدمة المدنية ولا سيما في المستويات العليا .

١١ - تلاحظ استمرار اشتراك الاقليم في اعمال المجموعة الكاريبية للتعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك المنظمات الاقليمية مثل الاتحاد الكاريبي ومصرف التنمية الكاريبي ، وتطلب الى مؤسسات منظومة الامم المتحدة والى الحكومات المتبرعة والمنظمات الاقليمية ان تكشف جهودها للتعجيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ؛

١٢ - ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى مونتسيرات في الوقت المناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا بهذا الشأن .

مشروع القرار الثامن

مسألة جزر تركس وكايكوس

"ان الجمعية العامة ،

"وقد نظرت في مسألة جزر تركس وكايكوس ،

"وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٤) ،

(٢٤) (A/38/23(Part II) ، الفصل الثالث ؛ و(A/38/23(Part III) ، الفصلان الرابع والخامس و(A/38/23 (Part VI) ، الفصل الثالث والعشرون .

.. / ..

" وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بجزر تركس وكايكوس ،

" وان تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة المتعلقة بالاقليم (٢٥) ، والذي ذكر فيه ان حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب تركس وكايكوس في تقرير المركز الدستوري للاقليم مستقبلا ، وان تضع في اعتبارها أهمية ايجاد وحي لدى شعب الاقليم بالامكانيات المتاحة له ،

" وان تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،

" وان تلاحظ مع التقدير اشتراك الدولة القائمة بالادارة في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر تركس وكايكوس ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوسع وأجدى للحالة في الاقليم ،

" وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والاحوال الاقتصادية وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الاولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته ، بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي للاقليم وتوسيع قاعدته الاقتصادية ،

" وان تشير الى جميع قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم المستعمرة والاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي ،

" وان تلاحظ المساعدة المقدمة من برنامج الامم المتحدة الانمائي لتنمية الاقليم ، وان ترحب بحضور وفد من جزر تركس وكايكوس في المؤتمر السنوي الخامس لمجموعة الكاريبي للتعاون والتنمية الاقتصادية المعقود برعاية البنك الدولي ،

" وان تحيط علما بالترتيبات المتخذة لتوفير التدريب الجامعي في الخارج والتدريب المهني في الاقليم ،

" وان تضع في اعتبارها ان بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتحقق من الحالة في الاقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة للقائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

" ١- توافق على الفصل المتعلق بجزر تركس وكايكوس (٢٦) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

" ٢- تؤكد من جديد حق شعب جزر تركس وكايكوس ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

" ٣- تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي الا تؤخر ، بأى حال من الاحوال ، ممارسة شعب الاقليم السريعة لحقه غير القابل للتصرف على النحو المبين في الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على الاقليم ؛

" ٤- تكرر تأكيد أن الدولة القائمة بالادارة ملتزمة بأن تهيب في الاقليم الاحوال التي تمكن شعب جزر تركس وكايكوس من ان يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛

" ٥- تؤكد من جديد انه تقع على عاتق الدولة القائمة بالادارة ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، مسؤولية تنمية الاقاليم التابعة لها اقتصاديا واجتماعيا ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على ان تتخذ ، بالتشاور مع حكومة الاقليم ، التدابير اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجزر تركس وكايكوس ، ولا سيما لتكثيف وتوسيع برنامجها لتقديم المساعدة من اجل التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ؛

" ٦- تشدد على ضرورة ايلاء اهتمام أكبر لتنويع الاقتصاد ، وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بالزراعة ومصائد الاسماك تحقيقا لمصلحة شعب الاقليم ؛

" ٧- تذكر بأنه تقع على عاتق الدولة القائمة بالادارة ، وفقا لرغبات الشعب المعرب عنها بحرية ، مسؤولية صون وكفالة وتأمين حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تميمتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ؛

" ٨- تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن المؤسسات الاقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، على مواصلة ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات الانمائية لجزر تركس وكايكوس ؛

" ٩- تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالادارة ان تكفل الا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية شعب الاقليم عن ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامثال التام لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

" ١٠- ترجو من الدولة القائمة بالادارة ان تواصل ، بالتشاور مع حكومة الاقليم ، تقديم المساعدة اللازمة لتدريب الموظفين المحليين المؤهلين على المهارات الضرورية لتنمية شتى قطاعات المجتمع في الاقليم ؛

" ١١- تسرى ان امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى جزر تركس وكايكوس في وقت مناسب ينبغي ان تظل قيد الاستعراض ؛

" ١٢- ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى جزر تركس وكايكوس في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع القرار التاسع

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

- ان الجمعية العامة ،
- وقد نظرت في مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ،
- وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٧) ،
- واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ،
- واذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوعى وأجدي للحالة في الاقليم ، واذ تعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقليم الخاضعة لادارتها ،
- وقد استمعت الى بيان الدولة القائمة بالادارة (٢٨) ،
- واذ تشير الى انها قد حثت الدولة القائمة بالادارة على التعجيل باصدار التشريع المعروض على كونغرس الولايات المتحدة بشأن مشكلة الأجنبي في الاقليم ،
- واذ تلاحظ ان حكومة الاقليم قد كثفت جهودها لتوسيع وتنويع الاقتصاد واذ تلاحظ كذلك بقلق ان الانكماش الدولي قد أثر تأثيرا معاكسا على القطاعات الرئيسية في اقتصاد الاقليم .

(٢٧) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ؛ و A/38/23 (Part III) ،
الفصل الرابع ؛ و A/38/23 (Part VI) ، الفصل الرابع والعشرون .

(٢٨) . A/C.4/38/SR.15

٢٠ وإذ تكرر الاعراب عن رأيها بأن اشترك الاقليم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كعضو منتسب يمثل جزءاً من الاستراتيجية الشاملة للتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار ،

٢١ وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود الرامية الى تنشيط برامج الرعاية الصحية ومنع جنوح الاحداث والتدابير التي تستهدف تحسين عملية منع الجريمة ، والاجراءات المتخذة بتوسيع المرافق المدرسية والنهوض بها ،
١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (٢٩) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال التنفيذ السريع للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ؛

٤ - تكرر القول بأن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ان تهيئ في الاقليم ظروفاً تمكن شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من ان يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٥ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار وفقاً للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان وسائر قرارات ومقررات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، مراعية في ذلك رغبات شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة المعرب عنها بحرية ؛

٦ - ترحب بقيام كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية بسن قانون تسوية أوضاع الأجانب في جزر فرجن ؛

٧ - تحيط علما بأن حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة قد ادخل تشريعا ينص على عقد مؤتمر دستوري لمناقشة بدائل المركز السياسي ، وأوصى باجراء استفتاء على مقترحات المؤتمر يتم بالتزامن مع الانتخابات العامة التي ستجرى في عام ١٩٨٤ ؛

٨ - تعيد تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة بموجب الميثاق عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تقوم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، بتعزيز اقتصاد الاقليم ، وذلك باتخاذ تدابير اضافية للتنوع في جميع العيادين وبايجاد هياكل اساسية مناسبة ، بغية تقلييل تبعيته الاقتصادية للدولة القائمة بالادارة ؛

١٠ - تحيط علما مع الارتياح بتوصية لجنة مركز جزر فرجن بأن يصبح الاقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وتطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تسهل تقديم طلب الاقليم كعضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وفي هيئاتها الفرعية بما فيها لجنة التنمية والتعاون لمنطقة الكاريبي ؛

١١ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تصون ، بالتعاون مع حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حق الشعب في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٢ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تستمر ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، في تحسين الاحوال الاجتماعية ، وان تولي اهتماما خاصا للتغلب على مشاكل البطالة والاسكان العام والرعاية الصحية والتعليم والجريمة ، وفي هذا الصدد تحيط علما مع الارتياح بالجهود المبذولة لاعادة تنشيط برامج الرعاية الصحية والحد من جنوح الاحداث ، والتدابير الرامية الى زيادة منع الجريمة ، والاجراءات المتخذة للتوسع في المرافق المدرسية والنهوض بها ؛

١٣ - ترى ان امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر فرجنس التابعة للولايات المتحدة في وقت مناسب ينبغي ان تظل قيد الاستعراض ؛

١٤ - ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر فرجنس التابعة للولايات المتحدة في وقت مناسب ، وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

*

* *

٢٧ - كما أوصت اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع توافق الآراء التالية :

مشروع توافق الآراء الأول

مسألة جزر كوكس (كيلينغ)

ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٠) وبعد ان استمعت الى بيانات ممثل استراليا بشأن جزر كوكس (كيلينغ) (٣١) ، تلاحظ مع التقدير تعاون حكومة استراليا المستمر ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، فيما يتعلق بالاقليم . وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد ان من مسؤوليات الدولة القائمة بالادارة ان تهيئ الظروف التي يستطيع في ظلها شعب جزر

(٣٠) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ؛ و A/38/23 (Part VI) ، الفصل الثاني عشر .

(٣١) A/C.4/38/SR.15

.../...

كوكس (كيلينغ) أن يقرر مستقبله بحرية وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) فضلا عن قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة بالموضوع. وفي هذا الشأن ، تلاحظ اللجنة التزام الدولة القائمة بالادارة التزاما ايجابيا متواصلا بتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب الاقليم ، لتمكينه من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ممارسة تامة في اقرب وقت ممكن . وتلاحظ اللجنة بصفة خاصة ان الدولة القائمة بالادارة قد ناقشت مباشرة مع ممثلي مجتمع كوكس (كيلينغ) مسألة اتخاذ اجراء لتقرير المصير بغية تحديد وضعهم في المستقبل وترحب اللجنة بما لدى الدولة القائمة بالادارة من استعداد مستمر لاستقبال البعثات الزائرة الموفدة الى جزر كوكس (كيلينغ) ، وتؤكد من جديد ، في هذا الصدد ، ضرورة ابقاء مسألة ايفاد بعثات أخرى حسب الاقتضاء قيد الاستعراض .

مشروع توافق الآراء الثاني

مسألة توكيلاو

* ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٢) ، وقد استمعت الى بيان ممثل نيوزيلندا فيما يتعلق بتوكيلاو (٣٣) ، تلاحظ مع التقدير استعداد الدولة القائمة بالادارة لمواصلة تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة في ممارسة مسؤوليتها ازاء توكيلاو . وتؤكد الجمعية العامة من جديد حق شعب توكيلاو وغير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وتؤكد كذلك من جديد ان الدولة القائمة بالادارة تقع عليها مسؤولية ابقاء شعب توكيلاو على علم تام بهذا الحق . وفي هذا الصدد

(٣٢) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ؛ و A/38/23 (Part VI) ،

الفصل الثالث .

(٣٣) A/C.4/38/SR.14 .

تلاحظ الجمعية العامة ان شعب الاقليم قد اعرب عن رأى مفاده انه لا يرغب في الوقت الراهن ، في اعادة النظر في طبيعة العلاقة القائمة بين توكيلا ونيوزيلندا ، وترحب الجمعية العامة بتأكيدات الدولة القائمة بالادارة بأنها ستواصل الاسترشاد برغبات شعب توكيلا ودون سواها فيما يتعلق بمركز الاقليم مستقبلا . وتلاحظ الجمعية العامة ان الدولة القائمة بالادارة قد أكدت لشعب توكيلا وأنها ستواصل تقديم المساعدة له في حالة رغبته في تغيير مركزه . وتطلب الجمعية العامة الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل برنامجها للثقف السياسي في اطار جهودها لضمان المحافظة على هوية شعب توكيلا وتراثه الثقافي . وتدرك الجمعية العامة ان التنمية الاقتصادية لتوكيلا وعنصر مهم في عملية تقرير المصير . وتلاحظ الجمعية العامة الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة لتعزيز التنمية الاقتصادية للاقليم ، والتدابير التي اتخذتها للحماية وضمان حقوق شعب توكيلا وفي جميع موارد الطبيعة والفوائد المستمدة منها . وترى الجمعية العامة ان الدولة القائمة بالادارة ينبغي ان تستمر في توسيع برنامجها لدعم ميزانية الاقليم وتقديم المعونة الانمائية له . وتلاحظ الجمعية العامة مع التقدير الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة لادخال تحسينات في ميادين الصحة العامة والاشغال العامة والتعليم . وتكرر الجمعية العامة الاعراب عن تقديرها للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن المنظمات الاقليمية ، لما تقدمه من مساعدة الى توكيلا ، وتطلب الى تلك الهيئات مواصلة تقديم المساعدة الى الاقليم . وان الجمعية العامة اذ تضع في اعتبارها ان بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الاقليم ، ترى ان امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى الاقليم ، في وقت مناسب ، ينبغي ان تظل قيد الاستعراض ، على ان تؤخذ في الاعتبار على وجه الخصوص رغبات شعب توكيلا . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى توكيلا وفي وقت مناسب ، وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن ذلك .

مشروع توافق الآراء الثالث

مسألة بيتكيرن

" ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٤) ، تحسب علما ببيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٣٥) الذي يؤكد سياسة حكومتها الرامية الى تشجيع أكبر قدر من المبادرات والمشاريع المحلية ، كي يتمكن شعب بيتكيرن من الافادة الى أقصى حد من اسلوب معيشته . واذ تحسب الجمعية العامة علما كذلك باستعداد الدولة القائمة بالادارة لمناقشة أى تغيير للمركز الدستوري مع شعب الاقليم متى رغب هذا الشعب في ذلك، وتلاحظ ان العدد الحالي للسكان لا يزال يشير مسألة قدرة أهل الجزيرة على القيام بالخدمات الجوهرية مثل التعليم والرعاية الطبية وقد رتبهم على تشغيل الزوارق الطويلة التي تعتمد عليها تجارتهم مع السفن العارة وذلك في ظل عدم وجود المرافق المرفئية المناسبة . وفي هذا الصدد ، تطلب الجمعية العامة مرة أخرى الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح شعب بيتكيرن . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

مشروع توافق الآراء الرابع

مسألة جبل طارق

" ان الجمعية العامة ، اذ تلاحظ أن حكومتى اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد وقعتا اعلاناً في ١٠ نيسان /

(٣٤) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ؛ و A/38/23 (Part VI) ، الفصل

الرابع عشر .

. A/C.4/38/SR.11 (٣٥)

.../...

ابريل ١٩٨٠ في لشبونة (٣٦) ، عاقدتين النية على حل مشكلة جبل طارق وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومتفقتين من أجل تلك الغاية على الشروع في مفاوضات تستهدف التغلب على جميع ما بينها من الخلافات المتعلقة بجبل طارق ، ومتفقتين أيضاً على إعادة الاتصالات المباشرة في المنطقة ، واذ قررت حكومة اسبانيا وقف تطبيق التدابير السارية حالياً ، واذ اتفقت الحكومتان كليهما على اقامة التعاون في المستقبل على أساس المعاملة بالمثل والمساواة التامة في الحقوق . واذ تلاحظان الحكومتين اتفقتا كليهما في ٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ في لندن على تحديد ٢٠ نيسان /ابريل ١٩٨٢ موعداً للتنفيذ التام لاعلان لشبونة ، بما في ذلك الشروع في المفاوضات وإعادة الاتصالات المباشرة في المنطقة في آن واحد ؛ واذ تلاحظانه ، عندما تم الاتفاق بعد ذلك على تأجيل هذه الترتيبات ، اعربت الحكومتان كليهما عن تصميمهما على الابقاء على تقدم العملية التي بدأت باعلان لشبونة في نيسان /ابريل ١٩٨٠ ، وعن عزمهما على تحديد موعد جديد لتنفيذه ؛ تحت الحكومتين كليهما على اتاحة البدء في المفاوضات كما هو متوخى في توافق الآراء الذي اقترته الجمعية في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ (٣٧) ، بقصد التوصل الى حل دائم لمشكلة جبل طارق في ضوء القرارات الصادرة عن الجمعية حول الموضوع ووفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة .

*

* *

٢٨ - وأوصت اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع المقررات التالية :

مشروع المقرر الأول

مسألة سانت هيلانة

* ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع

(٣٦) انظر A/AC.109/603 ، و Corr.1 ، الفقرة ١٣ .

(٣٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق

رقم ٣٠ (A/9030) ، الصفحة ٣١٨ ، البند ٢٣ من جدول الأعمال .

.../...

من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٨) ، وقد استمعت الى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة القائمة بالادارة (٣٩) ، تؤكد من جديد حق شعب سانت هيلانة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . وتلاحظ الجمعية العامة التزام حكومة المملكة المتحدة باحترام رغبات شعب الاقليم ، وتحت في هذا الصدد الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل ، بالتشاور مع ممثلي شعب سانت هيلانة المنتخبين انتخابا حرا ، اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ السريع للاعلان فيما يخص هذا الاقليم . وتعرب الجمعية العامة عن الأمل في ان تستمر الدولة القائمة بالادارة في تنفيذ مشاريع الهياكل الاساسية ومشاريع التنمية المجتمعية الرامية الى تحسين الرفاه العام للمجتمع ، وفي تشجيع المبادرات والمشاريع المحلية ، وخاصة في مجالات الغابات ومصائد الاسماك وصناعة الحرف اليدوية . وتلاحظ الجمعية العامة انه على الرغم من التحسن الاقتصادي في هذه القطاعات فان القطاع التجارى مازال متأثرا بالتضخم العالمي وتؤكد الجمعية العامة من جديد ان استمرار الدولة القائمة بالادارة في تقديم المساعدة الانمائية ، بالاضافة الى أى مساعدة قد يكون في وسع المجتمع الدولي تقديمها ، يشكل وسيلة هامة لتطوير الامكانات الاقتصادية للاقليم وتعزيز قدرة شعبه على ان يحقق تحقيقا تاما الاهداف الواردة في الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية في الاقليم ، وتلاحظ بقلق وجود قاعدة عسكرية على جزيرة اسنشن التابعة وتشير في هذا الصدد الى كل قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة بالأمر والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وان الجمعية العامة ، اذ تلاحظ الموقف الايجابي للدولة القائمة بالادارة فيما يتعلق بمسألة استقبال بعثات الأمم المتحدة الزائرة في الاقليم الواقعة تحت ادارتها،

(٣٨) A/38/23 (Part II) ، الفصل الثالث ؛ و A/38/23 (Part VI) ،

الفصل الخامس عشر .

(٣٩) A/C.4/38/SR.11 .

تري انه ينبغي ابقاء امكانية ايفاد احدى هذه البعثات الى سانت هيلانة في وقت ملائم قيد الاستعراض . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى سانت هيلانة في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

مشروع المقرر الثاني

مسألة بروني

" تحيط الجمعية العامة علماً مع الارتياح باستقلال بروني الوشيك وتزجي تهنئتها الحارة الى بروني ، حكومة وشعباً ، على انجازهم هذا وتعرب عن اطيب تمنياتها لهما بالسلم والسعادة والرفاهية في السنوات المقبلة . واذ ترحب الجمعية العامة باعلان الحكومة عن عزمها على طلب عضوية الامم المتحدة لدى الحصول على الاستقلال ، تناشد الامم المتحدة ومنظومة مؤسساتها تقديم كل عون ممكن الى الدولة الناشئة توطيداً لاستقلالها .

مشروع المقرر الثالث

مسألة انغيلا

" تقرر الجمعية العامة ارجاء النظر في مسألة انغيلا الى دورتها التاسعة والثلاثين وتطلب الى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ابقاء الحالة في الاقليم قيد الاستعراض ."
